

[46و]

بيانه : إنا نجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وعكس النتيجة ، أو بعض الكبرى ليتج من الثالث¹ . والكمية : إن الكبرى دلت² على أن كل الأكبر مندرج تحت الأوسط ، والصغرى دلت على أن كل الأوسط مندرج تحت الأصغر ، فيلزم أن يكون كل الأكبر مندرجاً تحت الأصغر ، فبعض الأصغر تحت الأكبر يتعين³ .

قال المفسر : إنا إذا جعلنا الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى ارتدّ إلى الأول ، ونتج موجبة كلية ، وهي : كلّ (أ) (ب) فإذا عكسناها صارت : بعض (ب) (أ) ؛ وهو المطلوب .

وإن عكسنا الكبرى ، صار الاقتران هكذا :

كلّ (ج) (ب)

وبعض (ج) (أ)

فبعض (ب) (أ) ؛

وهو الضرب الرابع من الشكل الثالث .

ويمكن بيان النتيجة بالخلف :

إن لم يصدق : بعض (ب) (أ)

صدق تقيضها ، وهو : لا شيء من (ب) (أ) ؛

ومعنا الصغرى ، وهي : كلّ (ج) (ب)

يتج : لا شيء من (ج) (أ) ؛

وتنعكس : لا شيء من (أ) (ج) ،

وكتنا قلنا : « كلّ (أ) (ج) » ؛ هذا خلف .

1 كنا في الأصل ؛ وفي (أ) و(ل) : ثم نعكس النتيجة ، أو نعكس الكبرى من الثالث .

2 كنا في الأصل و(ل) ، وفي (أ) : دالة .

3 انظر : (أ) : 3ظ ، (ل) : 8ظ .